الفصل السادس

ثقافة الإحصاء واستطلاعات الرأي العام

(المواطن هو محور المعلومات والبيانات)

ثقافة الإحصاء:

تعيش الدول خارج العصر إذا فقدت أو ابتعدت عن ثقافة الإحصاء ، ولا تستطيع الدول كشف وقراءة الواقع ، ولا التخطيط للمستقبل بغير إحصاء دقيق يرصد الموجود والمتاح ، وفي العصر الحديث صارت الإحصائيات الصحيحة والدقيقة ضرورة لأزمة لا يستغنى عنها عاقل ، وصارت قراءة هذه الإحصائيات وفهمها وتحليلها أشد احتياجًا .

فبغير الصدق والسلامة والدقة ، تكون دلالات الإحصاء بعيدة عن الواقع ، أما التلاعب أو القصور وعدم الصدق في الإحصائيات ، يعنى تعتيم الرؤية وخطأ التقديرات أو القرارات المبنية على الإحصاء !!.

إن إحدى المشكلات الصعبة التي تقابل الإحصاء ، أنه مضطر للتعامل مع الظاهر ، ولا يستطيع في كل الأحوال أن يقرأ المخبوء وراءه ، كالبطالة المقنعة مثلا، والآثار النفسية وما يتصل بها من انطباعات أو ردود أفعال أو أساليب في التعامل والأداء ، إن هذه القوانين الإحصائية لا يحسب فيها حساب "فردية" المواطنين وما لدى كل منهم من روح وإرادة ، وما تتغذى به روحه ، وهذا الواقع الذي لا حيلة للإحصاء الصادق فيه ، مما يوجب المتابعة وإعادة الحصر والإحصاء الدقيق بين وقت وآخر لمتابعة المتغيرات التي حدثت أو في طريقها للحدوث .

لا يوجد مجال للنشاط البشرى إلا وهو بحاجة إلى الإحصاء ، غالبية القوانين – علمية كانت أو فنية – هي قوانين إحصائية في جوهرها ، حتى القوانين التشريعية،

تتحدد وترتسم خطوطها ونتائجها إيجابية أو سلبية تبعًا لنتائج الإحصاءات ؛ لذلك لا تستطيع دولة في الوقت الحاضر أن تقدم مشروعات قوانينها للسلطة التشريعية إلا مرفقا بها الإحصاءات الدقيقة لتعين السلطة التشريعية على قراءة الخطوط العامة التفصيلية للتشريع المطروح عليها .

إن ثقافة الإحصاء هي دليل الدول المتحضرة ، ودستور تخطيطها وآلياتها التنفيذية ، ومع ذلك ليس سهلا على المواطن في تعامله الشخصي أو أدائه المجتمعي أو الوظيفي ، أن يخلص إخلاصًا كاملا لثقافة الإحصاء .

والمؤكد أن ثقافة الإحصاء تعين الدولة على تجميع الرؤى المبعثرة ، تحقيقًا للأهداف المنشودة وبغير الصدق في الإحصاء ، فإن الأهداف تضيع في متاهات ولا سبيل لتحقيق المأمول الذي ننشده .

إن تضارب الأرقام التي تناولها ويتناولها المسؤولون في أحاديثهم أو في بياناتهم أو ردًا على استجوابات لهم في المجلس النيابي ، يعد دليلا على عدم الإخلاص لثقافة الإحصاء وضعف ثقة المواطن فيما يدلي به من معلومات لأجهزة الإحصاء ، وضعف ثقة من يقومون بالإحصاء على مختلف المستويات ، وعدم إدراكهم لأهمية ما يقومون به من أعمال تعتبر بداية التخطيط الصحيح لمستقبل أي أمة .

لقد أصبح من الطبيعي أن تجد في الوزارة الواحدة السيد الوزير يدلى أثناء لقاء تليفزيوني أو حديث صحفي أو أمام لجان مجلس النواب بأرقام ، بينما وكيل وزارته يقدم لإحدى اللجان المختصة بالمجلس النيابي ذاته بأرقام مغايرة والأدهى أن كبار موظفي نفس الوزارة يقدمون أرقامًا ثالثة لوزارة المالية أو التخطيط أو الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أو مركز دعم واتخاذ القرار أثناء الإعداد لمشروع الموازنة أو للرد على أي تساؤل أو لبحث أية مشكلة .

كما يحار المواطن أمام تعد الروايات وتناقض البيانات والإحصائيات حول :

- مساحة سيناء بالنسبة لمصر فالبعض يقول أنها ١٦/١ ، والآخرون يقولون إنها ٣/١ مساحة مصر ورأى ثالث يقول : إنها ١٠/١ من مساحة مصر .
- مساحة الوادي الجديد يقول البعض أنها تمثل ٤٤% ، وآخرون يقولون إنها ٢/١ مساحة مصر .
- ويقول البعض إن العمران في مصر يشغل ٥% من مساحتها ، بينما يقول رأي آخر أنها تصل إلى أكثر ١٠% ، وثالث يقول إنها تمثل ٢٥% .
- ويتردد داخل أروقة وزارة الرى أن مساحة الأرض المزروعة ١٠ ملايين فدان بينما رئيس مجلس البحوث الزراعية يراها ٨.٤ مليون .
- ويقول البعض أيضًا عن عدد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة : إنهم يمثلون ٤/١ سكان مصر وبما يعادل ٢٠ مليون نسمة ، ويقول آخرون : إنهم يقتربون من ٣٠ مليون نسمة ، وثالث يمثلون ٦٠% من عدد السكان .

كما يقول البعض عن خزان المياه الجوفية في جنوب المنطقة الغربية : إنه يكفى لزراعة مساحة أراضي تصل إلى ٦ ملايين فدان لمدة مائة عام في حالة ثباته ، وآخرون يقولون : إنه يكفي ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ عاما في حالة ثباته ، أما في حالة تجدد مياهه وهو الاحتمال الأرجح فإنه يكفي إلى ما لا نهاية .

وهكذا تجد وسائل الإعلام ويجد المواطنون أرقامًا متضاربة حول المياه والأراضي الزراعية والمستصلحة والتي تم التعدي عليها ، وأعداد الألغام في مصر والمبالغ المطلوبة لتحقيق التنمية في مجال معين ، وأعداد المواطنين المطلوب محو أميتهم أو تشغيلهم ، وأعداد المواطنين المهاجرين بالخارج والعاملين بالدول العربية والأجنبية ، وإجمالي الدين الداخلي والخارجي ومستحقاته السنوية ، والعجز في الموازنة وأموال المعاشات ، وضحايا أي حادث أو كارثة ، وحجم مشكلات المحافظات

الحقيقية خصوصًا العشوائيات والنجاح الذي تحقق في أي مشروع ، وحقيقة حجم الثروات البترولية والمعدنية والغاز في مصر ... إلخ .

العلم لم يتقدم إلا باحترام الرقم ، وتبجيل الإحصائية ، الرقم الصحيح مقدس والإحصائية المنضبطة هي الطريق الوحيد إلى جنة التقدم وفردوس الحضارة ، البلد الذي يحترم إعلان أرقامه وإحصائياته عن السكان والاقتصاد والتعليم والصحة .. إلخ، يرسل رسالة غير مباشرة إلى مواطنيه بأننا على الطريق الصحيح، قبل ثورة العلم الحديث كان من المسموح للعالم بأن يقول سخن وبارد وثقيل وخفيف، لكن بعدها يجب أن يقول درجة حرارته كذا ، أو لقد وصل إلى درجة الغليان ومقدارها ١٠٠ درجة ، سواء في أمريكا أو موزمبيق !!، أو وزنه كذا بالجرام .. سواء في الإسكيمو أو في الكونغو .. إلخ ، المعادلة رقم والإحصائية رقم ، ولغة المشاعر والأدب والبلاغة غالبًا لا تحترم الرقم ، ونحن ما زال لدينا كمصريين عداء وخصومة مع الرقم الواضح الصريح ، لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومثابرة ونحن بعافية حبتين مع هذه المصطلحات الثقيلة على قلوبنا .

لغط كثير دار وما زال يدور حول البيانات والإحصاءات المختلفة في مصر.. البعض يشكك في دقة البيانات ، والبعض الآخر يرى أن أساليب رصد تلك البيانات تحتاج إلى مراجعة ، وآخرون يحتارون بين كم البيانات المتداولة والصادرة عن وزارات وجهات حكومية مختلفة .

هي مبالغة المسئولين في استخدام الأرقام الكبيرة . فهذا يعلن تخصيص عدة مليارات من الجنيهات لذلك المشروع ، وذاك يؤكد أن وزارته بصدد وضع برنامج آخر وعدة مليارات أخرى من الجنيهات ، وهكذا . وقد أدى كل ذلك إلى فقدان الأرقام دلالتها ، ولم يعد القارئ يفرق بين المليون والمليار إزاء سيل التصريحات من المسئولين عن مئات أو حتى آلاف الملايين المخصصة لمختلف المشروعات . ومن هنا أشار الأستاذ الجبالي إلى ما أعلنته الحكومة من تقرير علاوة خاصة بنسبة ٥% من المرتب الأساسي

وأن هذه العلاوة سوف تترتب عليها تكلفة الخزانة العامة بما يقدر بنحو ٣.٧ مليار جنيه. وقد أوضح الأستاذ الجبالي أن الرقم الحقيقي لهذه التكلفة في ضوء ما ورد في مشروع الموازنة لا يمكن أن يتجاوز بأي حال ٩٠٠ مليون جنيه أو حتى المليار ، وهو رقم يمثل ربع ما أعلنته الوزارة عن تكلفته . ولست هنا بصدد مناقشة سلامة حسابات الأستاذ الجبالي ولكنه أشار إلى ظاهرة كادت تصبح عامة وهي مبالغة المسئولين في الحديث عن المليارات في كل مناسبة وأحيانًا بدون مناسبة، حتى كاد المواطن يفقد الثقة في كل ما يعلن من بيانات .

وهكذا يتضح أن التعامل مع البيانات الإحصائية يحتاج إلى مزيد من الرؤية والتمحيص ، فالبيانات الإحصائية ليست دائمًا حقائق مقدسة لا يأتيها الباطل ، فكثيرًا ما تحتاج إلى تفسير أو توضيح .

المواطن هو المحور الذي تتمركز وتدور حوله كل المعلومات والبيانات :

المواطن – لا الدولة – هو "محور الأشياء" الذي تتمركز حوله وتدور في فلكه كل البيانات والمعلومات ، وتطبيق هذه النظرة عمليا يفرض أن تكون هوية المواطن الممثلة في الرقم القومي قاسمًا مشتركًا ، ينتشر عرضيًّا في طول وعرض الجهاز الإداري للدولة ، عابرًا الوزارات والهيئات والمحليات والمؤسسات على مختلف تنويعاتها ومستوياتها ، الأمر الذي يضمن حد أدنى من البيانات القاعدية الموحدة التي جرى إنتاجها أو سيتم إنتاجها لمرة واحدة فقط ويستخدمها الجميع من زوايا مختلفة .

نحلم بأننا أمام سيناريو يطمح أو يحلم هو الآخر بالوصول إلى حكومة تعاونية تجاه مواطنيها وذات تفاعل عال معهم ، تركز على تحقيق الأهداف المتعلقة بأصحاب المصلحة من الجمهور بالإضافة لتحسين عملية تقديم الخدمات ، وحكومة "منصته" تعتبر المواطنين هم الأساس وتركز على إرضائهم ، من خلال بيانات قومية ذات تنظيم شبكي ، موضوعة بين أيدي جهاز إداري يقوم عمله على التعاون في العمل بين جميع وحداته.

نحن الآن أمام حالة من الجمود الإداري الثقيل يقابلها حالة من التغيير العميق البطيء الذي جاء بعد تاخير طويل ، فهل يستطيع التغيير البطيء مناطحة الجمود الثقيل؟

استطلاعات الرأي العام :

تحظى استطلاعات الرأي العام بأهمية كبيرة في الدول الديمقراطية باعتبارها تمثل أحد الآليات التي تسهم في رسم سياسات مبنية على براهين وهي وسيلة يتم الاعتماد عليها للتنبؤ بمعرفة أو اتجاهات أو سلوك الجمهور فيما يتعلق بقضية مثارة للنقاش . ومن منظور آخر تمثل الاستطلاعات المحلية أحد المصادر التي تعتمد عليها بعض الدول الخارجية لرسم سياستها تجاه دولة ما . فإذا جاءت النتائج مضللة قد تبنى عليها سياسات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تؤثر سلبًا على الدولة التي جرى فيها الاستطلاع .

وتقوم بها جهات عامة أو خاصة وقد تتم من خلال الصحف أو الإذاعة والتليفزيون أو عبر الإنترنت . وهناك ثلاثة أسباب تقود إلى نتائج مزيفة أو مضللة:-

أولا : التحيز في صياغة الأسئلة وصياغة عبارات تحمل دلالات بتوجيه المبحوثين لوجهات نظر معينة وعدم تجانس الاختيارات أو البدائل التي يختار المبحوث من بينها .

ثانيا : الاختيار المتحيز لعينة المبحوثين ، كأن يقرر المبحوثون أن يختاروا أنفسهم للمشاركة في الاستطلاع .

ثالثا : التحيز في طريقة عرض وتفسير النتائج . حيث إن معظم هذه الاستطلاعات غالبًا ما تكون قصيرة (سؤال واحد في بعض الأحيان) وبالتالي لا توفر معلومات عميقة ولا تكون هناك متغيرات سياسية أو ديموجرافية تسمح بتفسير النتائج . وعندئذ تصنف هذه الاستطلاعات تحت فئة الاستطلاعات القائدة إلى اتجاه معين أي التي تقود الجمهور إلى تبنى آراء معينة .

والمتابع للاستطلاعات التي تجري على الساحة الآن يستطيع أن يرصد العديد من أوجه القصور التي تجعلها جزئيًا أو كليًا نموذجًا للاستطلاعات الزائفة . فكيف تسأل الجمهور عن شيء لا يعرفه ولم يعلن رسميًا بعد ؟

وإذا كنا نرى أن استطلاعات الرأي العام هي آلية لترسيخ الممارسة الديمقراطية من خلال إتاحة فرص للجمهور العام للتعبير عن رأيه بشكل يقترب من ممارسات أو تطبيقات الديمقراطية المباشرة ، كما أنه آلية لتعليم الجمهور من خلال معرفته بآراء شركائه من المواطنين الآخرين ، وأيضًا استطلاعات الرأي وسيلة مفيدة لمساعدة الحكومات في الحصول على مؤشرات علمية حول اتجاهات المواطنين نحو السياسات العامة وتقييمهم للأداء الحكومي . فإن مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمهنية يجب أن تلتزم بها مثل هذه الاستطلاعات منها :

١- أن تتصدى الاستطلاعات لقضية عامة تمثل أهمية للمواطنين تتعلق بظروفهم السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية . ويشترط في ذلك أن تكون هناك قضية مطروحة ولا يتم السؤال عن تخمينات أو تسريبات أو شائعات وأن يتوافر للمواطنين معلومات كافية عن القضية المطروحة بما يسمح لهم بتكوين اتجاهات نحوها .

٢- أن تقوم بها جهات محايدة حتى لو كانت لمصلحة مؤسسات سياسية أو إعلامية أو اقتصادية بما يوفر لها المصداقية .

٣- أن يتم تصميمها من قبل خبراء متخصصين للتأكد من عدم تحيز الأسئلة في الصياغة أو الترتيب أو في الفئات التي تغطيها وكذلك وهو الأهم في اختيار عينات المبحوثين بطرق علمية .

٤- إنه وإن كانت هناك ضرورة لاستمرار مثل هذه الاستطلاعات الزائفة فإن حماية المواطنين من التضليل ضرورة أيضًا .